



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والثلاثون

٢٠١٨-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

البند ٢ من جدول الأعمال

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

١/٣٩ - تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإذ يؤكد من جديد أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لمواطنيها، والوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدات واتفاقات حقوق الإنسان التي هي أطراف فيها،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ وقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧،

وإذ يشير بصفة خاصة إلى أن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تضطلع، في جملة أمور، بدور نشط في إزالة العقبات الراهنة والتصدي للتحديات الماثلة أمام الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان والحيلولة دون استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم،

وإذ يضع في اعتباره أن مئات الآلاف من مواطني جمهورية فنزويلا البوليفارية، بمن فيهم الرجال والنساء والأطفال، يضطرون إلى مغادرة بلدهم لجملة أسباب بينها الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تؤثر بشكل خطير على حقوق الإنسان المكفولة لهم،

١- يرحب بتقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المعنون "انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية: دوامة تدهور دون بارقة أمل"، الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٨؛



- ٢- يعرب عن قلقه العميق إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، في سياق الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، على النحو الموثق في التقرير المشار إليه أعلاه؛
- ٣- يهيب بحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية قبول المساعدة الإنسانية من أجل معالجة شح الغذاء والدواء واللوازم الطبية، وتزايد سوء التغذية، ولا سيما بين الأطفال، وتفشي الأمراض التي سبق القضاء أو السيطرة عليها في أمريكا الجنوبية؛
- ٤- يحث حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية على التعاون مع المفوضية السامية والآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان؛
- ٥- يطلب إلى المفوضة السامية أن تعد تقريراً خطياً شاملاً عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية، وأن تقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الحادية والأربعين، يليه تنظيم جلسة تحاور معززة، وأن تقدم تحديثاً شفويًا عن حالة حقوق الإنسان إلى المجلس في دورته الأربعين والثانية والأربعين.

الجلسة ٣٩

٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٢٣ صوتاً واعتراض ٧ أعضاء وامتناع ١٧ عضواً عن التصويت

المؤيدون:

إسبانيا، أستراليا، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، أوكرانيا، آيسلندا، البرازيل، بلجيكا، بنما، بيرو، جمهورية كوريا، جورجيا، راندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، كرواتيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هنغاريا، اليابان

المعارضون:

باكستان، بروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الصين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوبا، مصر

المتنعون:

إثيوبيا، الإمارات العربية المتحدة، أنغولا، توغو، تونس، جنوب أفريقيا، السنغال، العراق، الفلبين، قطر، قيرغيزستان، كوت ديفوار، كينيا، المملكة العربية السعودية، منغوليا، نيبال، ونيجيريا.]